اقتصاد

أميركا توقف تعامل العراق باليوان

بغداد ـ **محمد علي**

قال مقرر اللجنة المالية في البرلمان العراقي، معين الكاظمي، أمس الخميس، إن البنك المركزي أوقف التعامل بعملة اليوان الصيني في الحوالات المالية، نتيجة ضغوط من البنك الفيدرالي الأميركي على حكومة بغداد. والعام الماضي، أقر العراق سلسلة تعديلات وإجراءات مالية تهدف إلى تعزيز قوة الدينار العراقي مقابل العملات الأخرى وتخفيف الطلب على عملة الدولار، كان أبرزها، السماح للتجار والمستوردين بالتعاملات التجارية والمالية مع الصين باستعمال عملة اليوان، إلى جانب عملات أخرى أبرزها اليورو وعملات محلية لدول أخرى يرتكز عليها التعامل التجاري بالسوق العراقية. وكان التعامل باليوان يسهم مباشرة دون وساطة الدولار في تسهيل وتسريع المعاملات المالية، ويقلل تكاليف الاستيراد ويحمي من مخاطر تذبذب أسعار الصرف داخل العراق. وأمس الخميس، قال مقرر اللجنة المالية النيابية معين الكاظمي للصحافيين ببغداد، إن «البنك الفيدرالي الأميركي فرض على العراق إيقاف التعامل بعملة اليوان الصينية، بحجة أن هناك تلاعباً ببعض الحوالات أو حصول إشكالات معينة». وأشار الكاظمي الى أن «أموال العراق وكما نعلم توضع في البنك الفيدرالي الأميركي نتيجة بيع النفط بمقدار 3,5 ملايين برميل يومياً، وتدخل هذه الأموال في البنك الفيدرالي ولا يتم تحويلها إلى العراق نقداً وإنما تحول إلى العراق من خلال حوالات تصدر من البنك المركزي ويتم إشعار الفيدرالي». ونوّه الكاظمي إلى أن «الكثير من إجراءات البنك المركزي محكومة بالإرادة الأميركية، وقد تكون هذه الإرادة تُفسر بأسباب إدارية ومالية وعدم تمويل إرهاب وغيرها»، معتقداً أن «الأسباب تكون سياسية بهدف الضغط على الحكومة العراقية». بخصوص تأثير إلغاء التعامل بالعملة الصينية، لفت الكاظمي إلى أن «التاجر والبنك المركزي تكون لديهما خيارات متعددة وعدم التعامل فقط بالدولار، لذا فهذا الإيقاف مؤقت وليس دائماً». أما بشأن ما ستقوم به اللجنة المالية النيابية بهذا الصدد، قال الكاظمي: «سنطالب البنك المركزي بمعالجة الموضوع وأن تكون سلة العملات متنوعة، لتكون الخيارات أكثر للبنك المركزي وللتجار العراقيين».

وعزز العراق مطلع العام الحالي، أصوله المقومة باليوان من خلال بنك التنمية السنغافوري لتمويل التجارة والواردات العراقية مع الصين بنحو 12 مليار دولار سنوياً. ولم يعلق البنك المركزي العراقي على تصريح الكاظمي، لكن مستشارا ماليا في سوق بغداد للأوراق المالية قال لـ«العربي الجديد»، إن أحد أسباب عودة ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الدينار، كان لجوء التجار إلى الحصول على الدولار لتمويل أعمالهم، بعد تقييدات فرضت على اليوان الصيني. وذكر المستشار المالي، أحمد العريبي، لـ«العربي الجديد»، إن «عدم استقلالية العراق ماليا في ملف الدولار والتعامل مع الفيدرالي الأميركي يجعله عرضة لمزيد من المشاكل المتعلقة باستقرار عملته الوطنية». وشهدت بغداد خلال اليومين الماضيين ارتفاعا بمعدلات صرف الدولار مقابل الدينار العراقي، حيث بلغت قيمة الدولار الواحد 1520 دينارا بارتفاع 5% عن القيمة السابقة.

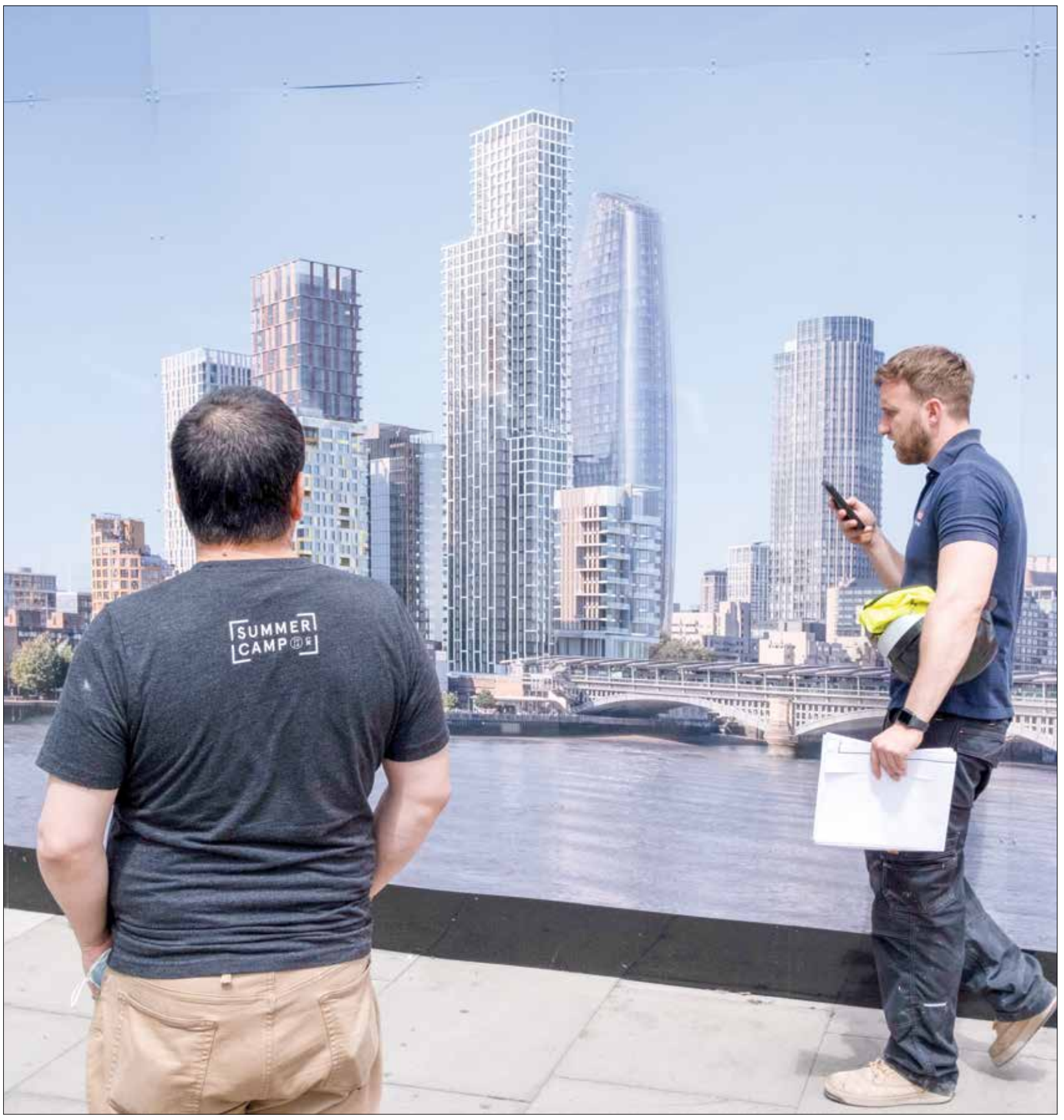
(ريتشارد بيكر/Getty)

نمو الاقتصاد البريطاني

نما اقتصاد بريطانيا بنسبة فاقت التوقعات الرسمية في شهر مايو/أيار الماضي، كما سجل الإسترليني أعلى مستوياته خلال أربعة أشهر، أمس الخميس. وخلص تقرير صادر عن مكتب الإحصاءات الوطني، إلى أن الناتج الاقتصادي ارتفع 0,4% في مايو/أيار، وهي وتيرة أسرع من المتوقع، وذلك بعدما كان اقتصاديون توقعوا، لوكالة رويترز، زيادة أقل نسبتها 0,2% على أساس شهري. ويأتي ارتفاع الناتج ليشكل زيادة أكبر من المتوقع بدعم من قفزة في بناء المساكن. وكشفت البيانات زيادة واسعة النطاق في الناتج الاقتصادي، مع نمو جميع قطاعات الخدمات والتصنيع والبناء، حيث ارتفعت الأخيرة بنسبة 1,9% على أساس شهري، مدفوعة بقطاع الإسكان، وفق رويترز.

الديون والتضخم يرتفعان في الأردن

عمّان ـ **العربي الجديد**

ارتفع معدّل التضخم لشهر يونيو/ حزيران من عام 2024 في الأردن بنسبة 1,75% مقارنة مع الشهر المقابل من عام 2023، كما ارتفع ارتفاعاً طفيفاً نسبته 0,15% مقارنة مع شهر مايو/أيار الذي سبقه، في وقت أظهرت بيانات وزارة المالية أن إجمالي الدين العام وصل إلى 42,513 مليار دينار (59,943 مليار دولار) حتى نهاية مايو/ أيار، بما في ذلك الدين المترتب لمصلحة صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، ليشكل ما نسبته 115,2% من الناتج المحلي الإجمالي. (الدينار= 1,41 دولار). وأشارت بيانات وزارة المالية، أمس الخميس، إلى أن حجم الدين المترتب على الحكومة لمصلحة صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي وصل حتى نهاية شهر مايو/ أيار من العام الحالي إلى 9,486 مليارات دينار (13,375 مليار دولار). وأوضحت أن رصيد الدين الحكومي حتى نهاية مايو الماضي، بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، قيمته 33,027 مليار دينار (46,568 مليار دولار)، أو ما نسبته 89,5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 32,289 مليار دينار (45,527 مليار دولار) في نهاية عام 2023، أو ما نسبته 89,2% من الناتج المحلي الإجمالي للعام الماضي، شاملاً مديونية كل من شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه، التي تبلغ نحو 9 مليارات دينار (12,7 مليار دولار). على صعيد آخر، أظهر التقرير الشهري لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الصادر أمس، أنه على المستوى التراكمي ارتفع الرقم القياسي للأشهر الستة الأولى من عام 2024 بنسبة 1,67% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023. وعليه فقد بلغ معدل التضخم لشهر يونيو/حزيران من عام 2024 ما مقداره 110,74 نقاط مئوية مقابل 108,83 للشهر نفسه من عام 2023، وبلغ الرقم القياسي لشهر يونيو/حزيران من عام 2024 ما مقداره 110,74 مقابل 110,58 للشهر الذي سبقه من العام نفسه. أما على المستوى التراكمي فقد بلغ معدل التضخم للأشهر الستة الأولى من عام 2024 ما مقداره 110,36 مقابل 108,55 للفترة نفسها من عام 2023. وأسهمت في ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لشهر يونيو/حزيران من عام 2024 مقارنة بالشهر نفسه من عام 2023 بشكل رئيسي مجموعات «الأمتعة الشخصية» بنسبة 10,28%، و«المياه والصرف الصحي» بنسبة 7,34%، و«المساهمة في النقابات» بنسبة 5,86%، و«الفواكه والمكسرات» بنسبة 5,64%.

لقطات

انخفاض صادرات الخليج إلى الصين

كشفت بيانات رسمية حديثة عن انخفاض صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الصين بنسبة 5%، خلال شهر مايو/أيار 2024. وبحسب بيانات رسمية، انخفضت تلك الصادرات إلى 14,263 مليار دولار، مقارنة مع 15,014 مليار

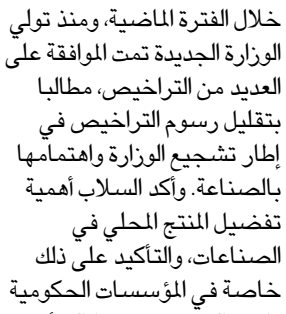

دولار، بالفترة المقارنة خلال عام 2023. وسجلت قيمة واردات دول الخليج من الصين خلال مايو نحو 10,866 مليارات دولار، مقارنة مع 9,8 مليارات دولار في نفس الفترة من العام قبل السابق، بنسبة ارتفاع 10,87%. وحققت دول المجلس فائضاً تجارياً بلغ نحو 3,397 مليارات دولار خلال شهر مايو مقابل فائض بقيمة 5,213 مليارات دولار في الفترة المقارنة من عام 2023. وتصدرت السعودية المرتبة الأولى من حيث الأعلى صادرات في مايو.

مصر: مطالب بتقليل رسوم التراخيص الصناعية

قال رئيس لجنة الصناعة بمجلس النواب المصري، محمد مصطفى السلاب، أمس، إن التراخيص الصناعية واجهت مشاكل عديدة خلال الفترة الماضية، ومنذ تولي الوزارة الجديدة تمت الموافقة على العديد من التراخيص، مطالبا بتقليل رسوم التراخيص في إطار تشجيع الوزارة واهتمامها بالصناعة. وأكد السلاب أهمية تفضيل المنتج المحلي في الصناعات، والتأكيد على ذلك خاصة في المؤسسات الحكومية والمدن الجديدة، مشيرا إلى أن لجنة الصناعة ستناقش إدخال تعديل تشريعي لتحقيق أفضلية للمنتج المحلي بناء على رغبة كثير من أصحاب الصناعات المصرية. وشدد السلاب على ضرورة استغلال القدرات المتاحة بجميع المحافظات من خلال إنشاء مراكز ومدن صناعية على حسب الصناعات المتوفرة.

مشاركة جزائرية في المنتدى الاقتصادي الياباني

قام المدير العام لمجمع سوناطراك الجزائري، رشيد حشيشي، بزيارة عمل إلى اليابان للمشاركة في فعاليات المنتدى الاقتصادي الياباني-العربي الخامس، الذي ينعقد بطوكيو بغرض تعزيز العلاقات الاقتصادية بين اليابان والدول العربية، حسب ما أفاد به بيان للمجمع، أمس الخميس. وخلال المنتدى، الذي عقد بالشراكة بين جامعة الدول العربية ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية ووزارة الخارجية اليابانية، يومي 10 و11 يوليو/ تموز الجاري، أشاد حشيشي بأهمية هذا الحدث «الذي يكتسي بعدا استراتيجيا، ويشكل فرصة لإرساء آليات مشتركة تهدف إلى ضمان ديمومة العلاقات وتبادل التجارب في مجال الطاقات النظيفة، والتحول الرقمي، وأمن الإمداد بالطاقة».

حالا وناس

غزة بلا كهرباء منذ 9 شهور... والبدائل شبه مستحيلة

حرب العتمة

يغرق سكان غزة في ظلام دامس منذ أكثر من 9 أشهر في ظل تعمد الاحتلال تدمير مصادر الكهرباء، ضمن حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل ضد القطاع

غزة ـ **علاء الحلو**

دخل الفلسطينيون في قطاع غزة شهرهم العاشر على التوالي في ظل الانقطاع الكامل لمختلف مصادر التيار الكهربائي، الأمر الذي تسبب بخلق مجموعة من الأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، نظرا للاعتماد الكامل على الكهرباء في العديد من المهام الصناعية والتجارية والصحية والمعيشية. وحتى قبل الحرب الدامية والقاسية في غزة من جانب دولة الاحتلال، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة في 28 يونيو/ حزيران، 2006، ما أشعل فتيل أزمة الكهرباء الضارية التي تعيشها غزة منذ ذلك الوقت. ووفق مصادر فلسطينية فإن الانقطاع الكامل للتيار الكهربائي بدأ منذ الأسبوع الأول للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بفعل قطع خطوط الكهرباء الإسرائيلية، إلى جانب إغلاق المعابر، ومنع دخول الوقود اللازم لتشغيل المحطة، أو لتشغيل المولدات الكهربائية التي من شأنها توفير الطاقة البديلة.

وضمن سلسلة الأزمات التي تواجه الفلسطينيين خلال الحرب الحالية، يحاول أهالي قطاع غزة الاستعاضة عن الكهرباء عبر توفير ألواح الطاقة الشمسية، فيما يدفع تضاعف أسعار تلك الألواح الآلاف للتعامل مع الطرق البدائية التي تحاول توفير البدائل البسيطة التي تمكنهم من إتمام المتطلبات اليومية، والمتعلقة بالطبخ، وصنع الخبز، وشحن الهواتف وبطاريات الإضاءة، وغيرها من المهام اليومية.

وإلى جانب المشكلة الحقيقية التي خلقتها أزمة الانقطاع الكامل للتيار الكهربائي في الواقع المعيشي المُتأزم بفعل انعدام مختلف مقومات الحياة نتيجة تواصل العدوان الإسرائيلي، فإنها تسببت كذلك بخلق تأثيرات سلبية على الواقع الاقتصادي والمصانع، والمحال والمصالح التجارية، التي تضررت بفعل انقطاع الكهرباء، فيما تضرر الجزء الأكبر من القصف والتدمير الإسرائيلي المباشر.

وأتاحت أزمة الانقطاع الكامل للكهرباء للبعض افتتاح مشاريع صغيرة تعتمد على الطاقة البديلة لشحن الهواتف، والبطاريات، وتبريد المياه، وصنع المثلجات، وبعض الأطعمة والمعجنات، كذلك طحن اللحوم وعجينة الفلافل الشعبية، والحلاقة، وغسل الملابس، علاوة على تأجير المولدات الكهربائية الصغيرة بالساعة لرفع المياه للطوابق المُرتفعة، إلى جانب مجموعة من المشاريع التي تختص بتوفير طاقة محدودة لأداء المهام البسيطة. ومع اتجاه الفلسطينيين إلى توفير البدائل بفعل انقطاع الكهرباء، والوقود اللازم لتشغيل المولدات الكهربائية تضاعفت أسعار ألواح الطاقة الشمسية خمس مرات، لتصل إلى ما يزيد عن ألف دولار أميركي للوح الواحد، إلى جانب غلاء أسعار الكوابل والمكابح، كذلك البطاريات ذات الأحجام الكبيرة والتي وصلت إلى عشرة أضعاف سعرها الطبيعي. ويوضح الفلسطيني نضال السرحي، وهو تاجر أجهزة كهربائية، ولوازم الطاقة البديلة أن أزمة ألواح الطاقة كانت تلوح في الأفق قبل بداية الحرب، بسبب الإغلاق الإسرائيلي المتواصل للمعابر، وتذبذب دخول مواد الطاقة البديلة ضمن سياسة الحصار الإسرائيلي المفروضة على قطاع غزة منذ سبعة عشر عاما.

الاعتماد على البطاريات ذات الأحجام الصغيرة في الإضاءة

وبلفت السرحي بحديث لـ«العربي الجديد» إلى أن الحرب الإسرائيلية الشرسة على قطاع غزة، ضاعفت كافة الأزمات التي كانت موجودة أصلا، وفي مقدمتها أزمة الكهرباء والتي كانت تصل وفق جداول تتراوح بين 6 ساعات وصل و12 ساعة فصل، وفي أفضل الأحوال 8 ساعات وصل مقابل 8 ساعات فصل، حيث تم قطع إمدادات الكهرباء بشكل كامل، وإغراق قطاع غزة في الظلام الدامس، وتعطيل كافة المصالح المُرتبطة بالكهرباء، خاصة مع تزامن قطع الكهرباء، مع منع دخول الوقود. ويوضح أن اتجاه نسبة من المواطنين إلى اقتناء ألواح الطاقة الشمسية ضمن الحلول المبدئية للتغلب على الأزمة ساهم بارتفاع سعرها، وفقا لقاعدة العرض والطلب، خاصة في ظل الكميات القليلة التي كانت معروضة، إلى جانب الاستهداف الإسرائيلي المُتعمد لألواح الطاقة الشمسية بهدف تعميق الأزمة، وعدم إتاحة العديد من البدائل أمام المواطنين.

من ناحيته، يرى الفلسطيني عثمان سعد الذي افتتح بسطة لبيع بطاريات الإضاءة والليدات (ألواح الإنارة ذات الأحجام الصغيرة) أن أيا من البدائل لا يُمكنها تعويض انقطاع التيار الكهربائي، خاصة في وضع قطاع غزة الذي يعاني من أزمة الطاقة منذ سنوات، إلا أنها تضاعفت بشكل كبير مع بدء العدوان الإسرائيلي على غزة. ويُبين سعد لـ«العربي الجديد» أن الاعتماد الكامل على البطاريات ذات الأحجام الصغيرة في الإضاءة اليومية، وكذلك شحن الهواتف، إلى جانب شحنها عن طريق الطاقة غير المنتظمة، تسبب في خسارة مُعظمها للعُمر الافتراضي، ما أثر سلبا على جدوى عملها، في ظل الحاجة الماسة إليها، وعدم توفر البدائل، والارتفاع الكبير في أسعارها.

وإلى جانب تدمير البنية التحتية، وشبكات وأعمدة وقواسم الكهرباء فقد تسبب القصف الإسرائيلي بتدمير ما يزيد عن 70% من الآبار والبيوت والمُربعات السكنية، وتهجير نحو مليوني فلسطيني قسرا من مُحافظتي غزة والشمال نحو المُحافظات الوسطى والجنوبية، بدون قدرتهم على اصطحاب أي من مصادر الطاقة، أو حتى بطاريات الإضاءة، لاعتقادهم بأن النزوح لن يستمر سوى لأيام، إلا أن طول أمد الحرب تسبب بأزمة حقيقية باتت تُلاحقهم، وتتفاقم يوما تلو الآخر.

فلسطينيون يشحنون هواتفهم باستخدام محطات شحن محمولة (عابد زقوت/ الأناضول)

الاحتلال يدمر الاقتصاد الفلسطيني... حظر استيراد 100 مادة خام

رام الله ـ **جهاد بركات**

تسلّط عمليات جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد محلات بيع المواد الزراعية، ومصادرة أسمدة، واعتقال عدد من مالكي تلك المحلات، الضوء على مشكلة مزمنة يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وهي منع الاحتلال استيراد عدد كبير من المواد الخام لقطاعات صناعية وزراعية، بحجة طبيعة المواد ذات الاستخدام المزدوج.

وقالت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني إن «الاحتلال يمنع دخول قائمة من المواد الخام إلى السوق الفلسطيني تزيد عن 100 مادة، تستخدم في قطاعات الصناعات الجلدية والإنشائية والغذائية والهندسية والمعدنية، والنسيج، والخياطة، والألمنيوم، والصناعات الكيميائية، والمعدنية، ومعدات وقطع الغيار، ومادة حمض الكبريتيك والنيتريك التي تدخل في كثير من الصناعات». وأشارت الوزارة في بيان لها صباح أمس الخميس، تعليقا على حملة مصادرة المواد الزراعية؛ إلى تكبّد الصناعات خسائر كبيرة، ما تسبب في إغلاق بعضها نتيجة لتلك السياسة.

وتعليقا على الحرب الاقتصادية التي يقودها الاحتلال ضد الاقتصاد الفلسطيني، قال الباحث الاقتصادي في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس»، مسيف مسيف، لـ«العربي الجديد»، إن «منع استيراد مواد خام أو مواد شبه خام وهي تسمى بالسلع الوسيطة؛ يؤثر بشكل مباشر على الصناعات الفلسطينية، لأنها تعتمد بشكل كامل على ما يتم استيراده من مواد خام أو سلع وسيطة؛ سواء من السوق الإسرائيلي بنسبة تقارب 80%، أو من الخارج». ولشرح تأثير منع أي من المواد الخام، أشار مسيف إلى طبيعة الصناعات في فلسطين؛ إذ أن معظمها صناعات تحويلية، أي تعتمد على ما يتم استيراده، ومن الأمثلة الصناعات البلاستيكية التي تعتمد على مادة بولي كلوريد الفينيل (PVC)، ووقف استيراد هذه المادة على سبيل المثال سيؤدي إلى وقف الصناعات البلاستيكية بشكل كامل. ولفت مسيف إلى اعتقاده بأن الهدف الحقيقي من منع الاستيراد في عدد من المواد الخام، فرض مزيد من التقييد على الاستيراد من الخارج، وفرض تبعية أكبر للسوق الإسرائيلي، وحصر الاستيراد من الاحتلال، مشيرا إلى أن النسبة الأكبر من المواد الخام يتم استيرادها من تركيا، وهي تواجه مشكلات في الاستيراد حاليا بعد حظر التصدير التركي إلى إسرائيل، ما يعني إجراءات معقدة للاستيراد. وقال مسيف إن «السلع التي تصنف على أنها مزدوجة الاستخدام ممنوعة منذ سنوات طويلة، وفرض مزيد من القيود على سلع أخرى يعني مزيدا من التضييق على الاقتصاد وتكثيف تبعيته للاحتلال، وليس لأسباب أمنية فعلية».

الصناعات المحلية تستورد 80% من احتياجاتها من الاحتلال

وعن التأثير على أنشطة الزراعة، قال مسيف إن «القطاع الزراعي في فلسطين يعاني مشكلات كبيرة، لم تبدأ حديثا أو بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، فعلى مدار عشرين عاما تراجعت مشاركة الزراعة في الناتج المحلي من 20% إلى 6,55% فقط، نتيجة لسياسات مختلفة، كمصادرة الاحتلال للأراضي، ومشكلة قلة المياه للزراعة المروية، وتذبذب الأمطار في الزراعة البعلية، فضلا عن عدم الاهتمام من الجهات الرسمية برسم سياسات زراعية صحيحة، وعدم الاستثمار في القطاع الزراعي»، مشيرا إلى إمكانية استبدال الأسمدة الممنوعة بأخرى عضوية في حال وجود استثمار وسياسات صحيحة. وحول طبيعة المنع للأسمدة، قال مسيف «هناك نوعان: الأول يحظر استيراده بشكل كامل، وآخر يمكن استيراده بإذن خاص، وهو ما يتغير بين فترة وأخرى، أو يتم توسيع أو تضييق قرار المنع بخصوصه».

وقالت وزارة الاقتصاد إن «الاحتلال الإسرائيلي مستمر في إحكام السيطرة على مدخلات الاقتصاد الوطني، واستخدام السلع ذات الاستعمال المزدوج، كذريعة للحد من إمكانية إنعاش القطاعات الاقتصادية في فلسطين، وزيادة التبعية لاقتصاد الاحتلال». واعتبرت الوزارة أن إقدام الاحتلال على مصادرة المعدات والأسمدة الزراعية الضرورية والأساسية للقطاع الزراعي، في عدة مدن فلسطينية، واقتحام المحلات التجارية والصرافة، والتدمير الممنهج للبنية التحتية للاقتصاد، هو أحد أدوات الضغط الاقتصادي التي يمارسها المستعمر، لكسر صمود المواطنين عبر ديمومة المعاناة، والحد من إمكانية قدرة الاقتصاد على الاستجابة لمتطلبات الوضع الراهن، في ظل الجرائم التي تنفذها سلطات الاحتلال. وبينت الوزارة أن الذرائع الإسرائيلية الأمنية والبيئية والصحية التي تسوقها حكومة الاحتلال هي التفاف على الأنظمة والقوانين الدولية، ومخالفة للممارسات الدولية المتبعة في عمليات الإنتاج الصناعي والزراعي، تتسبب في المزيد من التعقيدات التي تحدّ من إنعاش القطاعات الاقتصادية.

وقالت الوزارة إن «البنك الدولي أكد في أحد تقاريره أن القيود المفروضة على السلع ذات الاستخدام المزدوج باتت تعيق قدرة الاقتصاد على خلق وظائف توائم احتياجات السوق المتنامية، باعتبار هذه السلع مستلزمات ومدخلات رئيسية للإنتاج، مبرزا الآثار السلبية للقيود على السلع ذات الاستخدام المزدوج، أشدها في قطاعات الصناعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والزراعة».

تقرير

تصاعدت التحذيرات داخل إسرائيل من خطورة هجرة العقول من أصحاب الكفاءات الذين تعتمد عليهم صناعات التقنيات المتقدمة والسايبر وغيرها إلى الخارج، في أعقاب اندلاع الحرب على قطاع غزة، الأمر الذي يهدّد بانهيار اقتصاد الاحتلال

هروب الكفاءات من إسرائيل

هجرة العقول بعد الحرب تهدد اقتصاد الاحتلال

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

رغم إدراكه حجم تأثير ما كتبه على معنويات جمهور المستوطنين في دولة الاحتلال، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق نفتالي بنيت، لم يتردد في إبراز خطورة دور الحرب على غزة، في دفع المزيد من أصحاب الخبرات والكفاءات الذين تعتمد عليهم صناعات التقنيات المتقدمة والسايبر إلى الهجرة ومغادرة الكيان الإسرائيلي. ففي منشور كتبه مؤخرا على صفحته بـ«فيسبوك»، قال بينت، الذي ينتمي إلى التيار الديني القومي المتطرف، إن محادثة أجراها مع مهندسة برمجيات «شهيرة وذات قدرات فائقة»، جعلته يشعر بقلق كبير إزاء تداعيات هروب العقول من الاحتلال بسبب الحرب، بعد أن أبلغته هذه المهندسة أنها قررت المغادرة إلى الخارج. بينت تحديدا، الذي جمع ثروة تفوق الملياري دولار، بفعل تدشينه وترؤسه عددا من شركات السايبر في إسرائيل والولايات المتحدة قبل التحاقه بالعمل السياسي، يدرك خطورة تأثير هجرة العقول وأصحاب الكفاءات والمهارات.

الهروب من قطاعات عديدة

بينت أبلغ متابعيه بأنه لم يعد يشعر بالراحة، بعد أن تأكد أن قطاعات واسعة من العقول التي يعتمد عليها الاقتصاد الإسرائيلي ستغادر. وختم منشوره قائلا: «نحن في حاجة ماسة لكل أصحاب الكفاءات الذين يعملون بإخلاص وتفان من أجل شعب إسرائيل حتى نخرج من الحضيض الذي علقنا فيه». وما جعله يسلط الأضواء على هذه الظاهرة، يرجع إلى عمق إدراكه خطورتها وتأثيرها الفادح على الاقتصاد الإسرائيلي، لا سيما وأن عوائد مداخيل الخزانة العامة من الصناعات القائمة على التقنيات المتقدمة والسايبر وأمن المعلومات، تمثل ربع الإيرادات من التصدير بشكل عام.

%150

ذكرت صحيفة «ذر ماركر» الاقتصادية في عددها الصادر أمس الخميس، أن زيادة بنسبة 150% طرأت على عدد الإسرائيليين الذين هاجروا بعد الحرب وأبلغوا السلطات في تل أبيب بأنهم لا ينوون العودة مقارنة بالعام 2022.

وانضم وزير الاتصالات السابق يوعاز هندل إلى بينت، محذرا من خطورة هجرة العقول في أعقاب الحرب، حيث نشر مقالا مطلع الأسبوع الجاري في صحيفة «يسرائيل هيوم» حث على عدم الهجرة. وجاء فيه: «كل من يغادر فإنه يمس بقدرتنا على إصلاح شأن الدولة وبضر بالجهود الهادفة إلى ضمان بقائها وازدهارها، الهجرة من الدولة لن يسفر عنها أي شيء جيد». وعلى الرغم من عدم توفر معطيات دقيقة حول عدد الذين هاجروا من إسرائيل بعد اندلاع الحرب، على اعتبار أن حكومة بنيامين نتنياهو غير معنية بتسليط الأضواء على هذه الظاهرة، لأنها تكشف عن أحد مظاهر فشلها في الحرب، إلا أن بعض وسائل الإعلام قدمت معطيات تشي بخطورتها.

زيادة الهجرة بنسبة 150%

فقد ذكرت صحيفة «ذر ماركر» الاقتصادية في عددها الصادر أمس الخميس، أن زيادة بنسبة 150% طرأت على عدد الإسرائيليين الذين هاجروا بعد الحرب وأبلغوا السلطات في تل أبيب بأنهم لا ينوون العودة مقارنة بالعام 2022. لكن الصحافية لي برون، التي أعدت التقرير، لاحظت أن الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين الذين يهاجرون ولا ينوون العودة إلى إسرائيل لا يحرصون في العادة على إبلاغ السلطات المختصة بعدم نيتهم في العودة. وعلى الرغم من تحذير النخب السياسية من خطورة الهجرة العكسية، فإن كل المؤشرات تؤكد أن الحرب أججت الدافعية للهجرة. فقد ذكرت قناة «12» الإسرائيلية، الثلاثاء الماضي، أن النقاش بين الإسرائيليين على مواقع التواصل الاجتماعي حول الهجرة إلى الخارج ارتفع بنسبة 100%. وتحاجج شيرا جرينبرغ، التي شغلت في الماضي منصب كبيرة الاقتصاديين في وزارة المالية في دولة الاحتلال بأن السبب الرئيسي الذي يدفع أصحاب الكفاءات والخبرات، الذين تسميهم «الطبقات القوية» للتفكير بالهجرة إلى الخارج يتمثل في حقيقة أنهم مطالبون بتحمّل عبء تغطية تكاليف الحرب، من خلال خدمتهم المباشرة في الميدان وعبر تعاظم وطأة الضرائب المفروضة عليهم كأصحاب شركات ومبادرين أو كموظفين في هذه الشركات، في وقت لا تتردد الحكومة في توجيه موازنات لصالح الطبقات التي لا تسهم في سوق العمل ولا تؤدي الخدمة العسكرية، وتحديدا أتباع التيار الديني الحريدي.

صناعات التقنيات المتقدمة أبرز المتضررين من الحرب

زيادة بنسبة 150% في عدد الإسرائيليين المهاجرين

مخاطر انهيار الاقتصاد

في مقابلة أجرتها معها صحيفة «كالكلست» الاقتصادية مطلع الأسبوع الجاري، حذرت جرينبرغ من مخاطر «انهيار» الاقتصاد الإسرائيلي، في حال واصلت «الطبقات القوية» تحمّل عبء الخدمة العسكرية إلى جانب عبء تمويل نفقات الحرب، مما سيعمق التوجه نحو الهجرة إلى الخارج. وأعادت جرينبرغ إلى الأذهان حقيقة أن حكومة نتنياهو تشجع أتباع التيار الديني الحريدي، الذي يسجل أعلى معدلات نمو طبيعي، على عدم الإسهام في سوق العمل من خلال عدم إلزام مدارسهم بتعلم المواد الأساسية، وتحديدا الرياضيات، والعلوم، واللغة الإنجليزية، مما يمثل عائقا أمام حصولهم على مؤهلات علمية تسمح لهم بالانخراط في سوق الصناعات المتقدمة وغيرها من الصناعات التي تسهم بشكل كبير في مداخيل خزانة الكيان من العمل الصعبة. إلى جانب ذلك، تشير الاقتصادية الإسرائيلية إلى أن الحكومة تشرع قوانين تهدف إلى إضفاء شرعية على إعفاء الشباب الحريدي من الخدمة العسكرية، وهذا ما يفاقم الإحباط لدى المنتمين إلى «الطبقات القوية».

وجهة اليونان

وتعدّ اليونان من الوجهات الرئيسية للهجرة التي يفضلها الإسرائيليون كوجهة للهجرة، بسبب تدني قيمة العقارات فيها وانخفاض الأسعار فيها إلى حد كبير. وأشار تحقيق نشرته صحيفة «هارتس» الأسبوع الماضي إلى أنه في الوقت الذي يبلغ متوسط سعر شقة سكنية في منطقة تل أبيب، حوالي أربعة ملايين شيكل (نحو 1,1 مليون دولار)، فإن متوسط سعر شقة سكنية بظروف ممتازة في العاصمة اليونانية أثينا ومحيطها 250 ألف يورو (نحو 275 ألف دولار). ويعبّر أحد المستوطنين الذين تركوا الاحتلال بعيد انتهاء الحرب عن عمق رضاه عن العيش في اليونان بسبب انخفاض الأسعار، حيث قال: «الحياة هنا غير مكلفة»، كما أبلغ الصحيفة. ولفتت الصحيفة إلى أن التقديرات تشير إلى هجرة آلاف الإسرائيليين، تحديدا من الذين يعملون في مجالات التقنيات المتقدمة والصناعات الدقيقة إلى اليونان بعد اندلاع الحرب، حيث إن نسبة كبيرة من المهاجرين قررت البقاء في اليونان ولا تنوي العودة إلى إسرائيل، حتى لو انتهت الحرب. لكن المانيا، وتحديدا العاصمة برلين، تظل على رأس الوجهات المفضلة للشباب الإسرائيلي الذي يفكر في الهجرة، وتحديدا من أولئك من أصحاب الكفاءات والخبرات في مجال التقنيات المتقدمة، كما ذكرت صحيفة «هارتس» في تقرير نشرته الأسبوع الماضي. وحسب الصحيفة، فإن الإسرائيليين يعدون «برلين» المدينة الأكثر أمانا في العالم بالنسبة لهم.

إجراءات فلسطينية لتعزيز صمود الاقتصاد

بحث وزيرا الاقتصاد الوطني محمد العامور والصناعة عرفات صفور مع الفعاليات الاقتصادية في نابلس «الأوضاع الاقتصادية في المحافظة، والجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز صمود المواطنين في ظل التحديات التي تواجهها»، وفق وكالة «وفا». واستعرض الوزيران، أول من أمس، أجندة وبرنامج الحكومة وإطلاق عدة مبادرات بهدف رفع جودة الخدمات وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، منها التحول الرقمي للخدمات الحكومية والطاقة والتمكين الاقتصادي، إضافة إلى العمل على إقرار قانون التجارة الإلكترونية لأهميته في تنظيم هذا القطاع الحيوي، بحسب الوكالة الحكومية، وشددا على «المساعي الحثيثة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وإنعاش القطاعات الإنتاجية والتجارية التي تأثرت بشكل كبير جراء تداعيات العدوان الإسرائيلي، بحيث يكون اقتصادنا منتجاً»، ولفتا إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ركيزة أساسية في مواجهة التحديات الراهنة، وهذا يقع في صلب عمل الحكومة، وذكر العامور أن «تحولت كبيرة نشهدها منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر. وهناك تدمير ممنهج للبنية التحتية للاقتصاد».

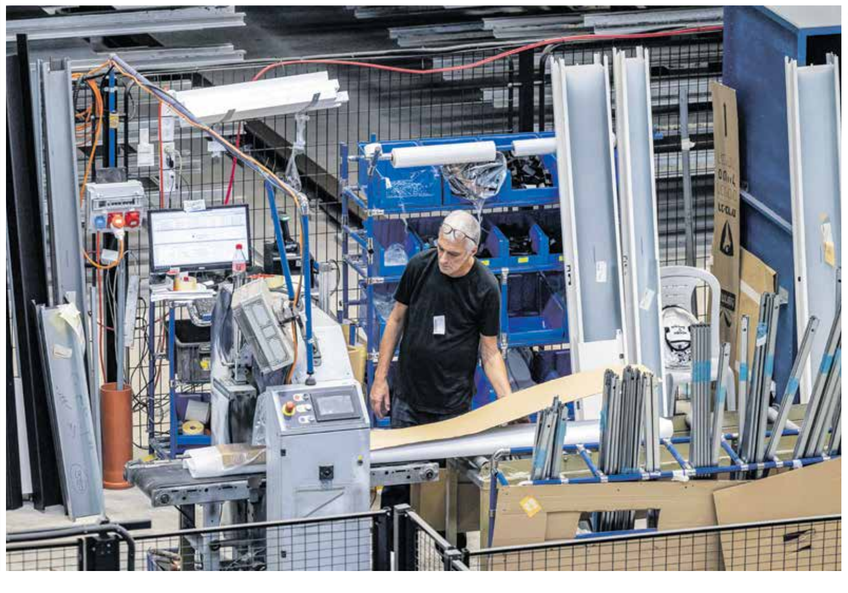

مصنع في مدينة عسقلان بجنوب إسرائيل في 14 نوفمبر 2023 (فاضل سينا/فرانس برس)

أسواق عالمية

تناولت زيارة رئيس الوزراء الهندي إلى موسكو طيلة يومين بحث كل من موسكو ونيودلهي عن دور جديد في نظام عالمي متعدد الأقطاب. وطرحت تصور نظام ثلاثي الأقطاب تقود فيه الهند معسكر الجنوب بدعم موسكو

تقارب هندي روسي

مودي في موسكو لتنشيط التجارة وتمتين العلاقات

للحدث. **موسى مهدي**

لا يستبعد محللون أن يكتب دونالد ترامب نهاية الحقبة الحالية من النظام الاقتصادي العالمي الذي تسيطر على أميركا، وذلك في حال فاز بالانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وبالتالي، فإن الحرب الباردة بين بكين وواشنطن ربما تصل إلى مرحلة الحرب الساخنة خلال دورة ترامب الرئاسية المقبلة، في حال فوزه، على جميع المستويات السياسية والتجارية والتقنية وحروب الوكالة العسكرية. ووفق مراقبين، فإن موسكو غير راغبة في التخلي عن نفوذها وتظل تابعة في هذه الحرب لبكين.

وبالتالي، ينظر هؤلاء إلى زيارة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى موسكو يوم الاثنين الماضي (8 يوليو/تموز) أنها تأتي في سياق الترتيب لعالم متعدد الأقطاب بعد نهاية النظام العالمي الحالي، يكون لكل من موسكو ونيودلهي دور كبير فيه، إذ إن كلتا الدولتين لها ثقل اقتصادي وتجاري كبير في العالم. ووفق البيانات الرسمية الهندية، يبلغ الاقتصاد الهندي نحو 3,732 تريليونات دولار، كما أن الهند تنمو بشكل سريع ولديها كتلة استهلاكية ضخمة، حيث يقدر عدد سكانها بأكثر من 1,4 مليار نسمة، بالتالي فهي دولة مهمة للتجارة الروسية خاصة في مجال استيراد الطاقة والسلع.

وفي المقابل، فإن روسيا لها نفوذ جيوسياسي كبير ومتقدمة عسكرياً، خاصة في مجال الأسلحة الذرية والصاروخية. ورغم أن اقتصادها صغير مقارنة بالصين والولايات المتحدة وحتى الهند. ولا يفوق حجم الاقتصاد الروسي 2,5 تريليون دولار وفق تصريحات الرئيس فلاديمير بوتين في 8 مايو/أيار الماضي، ولكنها دولة غنية بموارد الطاقة والقمح والشعير والحبوب والمعادن الرئيسة في الصناعة. وتحتاج روسيا التي تعاني من العقوبات الغربية إلى السوق الهندية بشدة في تصدير النفط والغاز الطبيعي والسلع الأولية الأساسية مثل الألومنيوم. كما أن الهند بحاجة لترتيبات نقدية لتسديد ثمن الواردات الروسية بالروبية بدلاً من الدولار واليوان الصيني، وبالتالي، تتمكن من مساعدة سعر صرف عملتها الروبية لتصبح العملة الحاملة للتجارة في آسيا وسط التراجع المتواصل للين الياباني، ومخاوف دول جنوب شرق آسيا من الأطماع التوسعية للصين.

ووفق تقرير في صحيفة «إيكونوميك تايمز» الهندية أمس الخميس، ناقش رئيس الوزراء مودي أثناء لقاء القمة مع بوتين هذه الترتيبات إلى جانب ترتيبات عملة بريكس، ونظام الدفع البديل لسويفت. وفي السياق، قال الخبير الأميركي فينسنت لانسي في تحليل يوم الأربعاء، نشره موقع «زيرو هيدج»، إنه من المؤكد أن مجموعة بريكس تسير نحو تطبيق المعيار الذهبي خلال السنوات الخمس المقبلة. وهذا بالنسبة للغرب يعني أنه إذا أرادت دولة غربية التجارة مع مجموعة بريكس مقابل سلعة معينة، فإنها تحتاج إلى المزيد من الذهب لتسديد فاتورة وارداتها. وإذا كان الغرب لا يرغب في التجارة مع مجموعة بريكس في ما يتعلق بهذه العناصر، فيجب عليه إيجاد سلاسل التوريد الخاصة به. ومثل هذا الترتيب النقدي يروق للهند وروسيا وللعديد من الدول الناشئة التي تعاني من قوة الدولار وتهديده موازين مدفوعاتها.

ولاحظ الخبير الاستراتيجي الأميركي أندرو كوربيبوكو، المتخصص في الحرب الباردة، في تحليل على موقعه يوم الأربعاء، أن زيارة مودي كانت في إطار الترتيب لعالم ثلاثي الأقطاب تقوده الولايات المتحدة والصين وتحالف نيودلهي - موسكو. وحسب الخبير كوربيبوكو، فإن الزعيمين ناقشا مفهوم تقسيم العالم إلى ثلاث مجموعات، وهي: المليار الذهبي للغرب بقيادة الولايات المتحدة؛ الوفاق الصيني الروسي؛ والجنوب العالمي بقيادة الهند. ويلاحظ أن هذه المجموعات الثلاث أصبحت أكثر بروزاً بعد أن تسارعت عملية تحول النظام العالمي بشكل غير مسبوق بسبب الحرب الروسية.

بوتين يمنح مودي وسام القديس أندرو، 9 يوليو 2024 (سيف كارواكان/الأناضول)

يبلغ حجم الاقتصاد الهندي نحو 3,732 تريليونات دولار والروسي 2,5 تريليون

ولاحظ محللون الحفاوة التي استقبل بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ضيفه مودي في موسكو يوم الاثنين، حيث منحه أعلى وسام في روسيا. ومن المفترض أن اجتماع مودي، الذي دام ثلاث ساعات مع بوتين في منزله الريفي، ناقش الجوانب الأكثر حساسية في الشراكة الاستراتيجية بين بلديهما. ووصف القائم بالأعمال الروسي رومان بابوشكين الزيارة بأنها تاريخية، وكان الهدف منها توسيع العلاقات الاقتصادية، وتنفيذ نظام دفع ثنائي باستخدام العملات الوطنية. كما وصفتها صحيفة «إيكونوميك تايمز» بأنها زيارة تاريخية لتغيير اللعبة الجيوسياسية.

وقال تحليل في مجلة «فورين بوليسي»، يوم الأربعاء، إن روسيا تنظر إلى الهند باعتبارها زبوناً تجارياً ذا موثوقية عالية، حيث واصلت الهند شراء النفط الروسي حتى بعد فرض الغرب العقوبات الغربية على الطاقة الروسية، وبالتالي، كانت الداعم الثاني بعد الصين لتمويلات روسيا أثناء الحرب في أوكرانيا. كما أن روسيا لا تزال أكبر مصدر لتسليح الهند، رغم أن الهند خفضت مشترياتها من السلاح الروسي لصالح السلاح الأميركي في الآونة الأخيرة. ورغم أن الهند تعارض الحرب الروسية في أوكرانيا، ولكنها لم تدن موسكو. ولاحظ خبراء أن الهند كانت من كبار المستفيدين من الحرب، حيث مكنتها من الحصول على الطاقة الرخيصة التي ساهمت في تسريع النمو الاقتصادي الهندي وخفض معدل التضخم مقارنة بكارثة نقص الطاقة في أوروبا.

ويلاحظ أن الاقتصاد الهندي نما من 2,671,6 تريليون دولار في عام 2020 إلى 3,732 تريليونات دولار في نهاية عام 2023، وفق بيانات «ستات تيستا» الصادرة في العام الجاري. وبلغ معدل النمو الهندي نسبة 8,4% في الربع الثالث من العام المالي 2024 متجاوزاً كل التوقعات، حيث توقع محللو السوق نموا ابطا في هذا الربع، يتراوح بين 6,6% و7,2%. ويرى تقرير «فورين بوليسي» أن زيارة مودي ستكون في صالح أميركا رغم انتقادات واشنطن للزيارة، لأنها ستقلل من حجم التنسيق بين بكين وموسكو.

مصالح متبادلة

طلبت روسيا اكبر مورد للنفط الى الهند بليها العراق والسعودية. وتستفيد شركات التكرير الهندية من الحسومات التي تمنحها الشركات الروسية لها، كما ستستفيد اكثر بعد زيارة مودي التي تم فيها الترتيب لتسوية صفقات النفط الروسي بالروبية. وتواجه روسيا عقوبات صارمة من الولايات المتحدة وحلفائها في اوروبا تخلف ازمة اسواق لخاماتها البترولية وهو ما يجعلها تركز على السوق الهندية المتميزة بالنمو السريع.

هل تواجه منطقة اليورو أزمة ديون جديدة؟

يتساءل خبراء عن تداعيات الانتخابات التشريعية الفرنسية على الديون الفرنسية والأوروبية، وعما إذا كانت أوروبا على أعتاب أزمة ديون جديدة

باريس. **العربي الجديد**

تدخل نتائج الانتخابات التشريعية الفرنسية منطقة اليورو في أزمة بسبب هروب المستثمرين من سوق أدوات الدين الحكومية وارتفاع عائد السندات مقارنة بعائد السندات الألمانية التي تعد المقياس لصحة ديون الدول الأعضاء بمنطقة اليورو. وقالت تقارير أوروبية أمس الخميس، «يحتاج الساسة الفرنسيون إلى الاستماع إلى أسواق السندات وإبقائها إلى جانبها أو مواجهة «سيناريو ليز تروس» الكارثي المحتمل، حسبما حذر الرئيس التنفيذي لشركة استشارات مالية متخصصة والتكنولوجيا والأدوات المالية.

وجاء التحذير حسب موقع « فاينانشيال ميرور»، من نايجل غرين من مجموعة ديفير في الوقت الذي تؤدي فيه الفوضى السياسية في فرنسا إلى اتساع الفجوة بين عائدات السندات الفرنسية والألمانية إلى أقصى حد منذ أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو في بداية العقد الماضي.

وتأتي هذه المخاوف بعد نتائج الانتخابات التشريعية التي أكدت عدم حصول أي تيار سياسي على مقاعد كافية للحصول على أغلبية في البرلمان، مما أدى إلى إغراق السياسة الفرنسية في اضطراب قد يستمر لأشهر. وقال غرين: «بالنظر إلى نتيجة الانتخابات الأخيرة التي أسفرت عن برلمان معلق، فإن أي حكومة فرنسية تتشكل ستواجه صعوبات في تمرير الإصلاحات الاقتصادية، أو التوصل إلى اتفاق بشأن السياسات المالية، حيث يبدو أن هناك خلافات لا يمكن التغلب عليها فيما يتعلق بالضرائب والنفقات الحكومية».

وتشعر أسواق السندات في جميع أنحاء أوروبا بالتوتر الناجم عن الجمود السياسي المتوقع في فرنسا بعد نتائج الانتخابات التشريعية التي لم تتمكن فيها أي من الأحزاب الفرنسية من الحصول على أغلبية تمكنها من تشكل حكومة بمفردها.

وكانت الفروق قد اتسعت في عوائد الفائدة الفرنسية على السندات الفرنسية مع الألمانية إلى 85 نقطة أساس، وهو أعلى مستوى منذ عام 2012، بسبب المخاوف من احتمال تأثير الأغلبية اليمينية المتطرفة أو اليسار المتطرف على ضبط الإنفاق الحكومي. كما أدت مخاوف المستثمرين الأجانب كذلك من سندات منطقة اليورو الأخرى، حيث ارتفعت عائدات السندات الإيطالية لأجل 10 سنوات بمقدار 2,2 نقطة أساس إلى 3,96%، في حين ضاقت الفجوة بين عائدات السندات الإيطالية والألمانية قليلاً بمقدار 0,8 نقطة أساس إلى 140 نقطة أساس. وتؤكد هذه التقلبات مخاوف المستثمرين بشأن الاستقرار السياسي في اقتصادات منطقة اليورو

بروكسل تضغط على فرنسا لخفض العجز في الميزانية

الكبرى مثل فرنسا وإيطاليا وتأثيرها على السياسات الاقتصادية بالكتلة.

ويرى محللون أن البرلمان المعلق في فرنسا هو بمثابة تذكير لكيفية تأثير الأحداث السياسية على الأسواق المالية. وتشير ردود فعل السوق إلى مخاوف من أن يؤدي الجمود السياسي إلى تأخير السياسات الاقتصادية الأساسية في فرنسا، مما قد يؤثر على منطقة اليورو الأوسع. ويقول خبراء، «عندما تهتز ثقة المستثمرين في ديون اليورو، فإن ذلك يؤدي في كثير من الأحيان إلى ارتفاع عوائد السندات وهوامش أوسع كما رأينا مع التحركات الأخيرة في الديون الفرنسية والإيطالية». ويظل الاهتمام الوثيق بالتطورات السياسية وآثارها الاقتصادية أمرًا بالغ الأهمية لأي شخص يستثمر في هذه الأسواق. وقالت وكالة بلومبيرغ في تقرير أمس الخميس، إن الحكومة الفرنسية المقبلة ستحتاج إلى إيجاد أكثر من 15 مليار يورو (16,2 مليار دولار) في هيئة إيرادات أو مدخرات إضافية سنوياً لتلبية مطالب الاتحاد الأوروبي الخاصة بخفض العجز في الميزانية، وفقاً لأشخاص مطلعين على التقييم. ومع تعهد وزير المالية الحالي برونو لومير بترك المالية العامة على مسار ثابت عندما يترك منصبه، فإن هذه الحصيلة تقدم لمحة عن التحدي الذي يواجه الرئيس إيمانويل ماكرون في تشكيل حكومة ائتلافية تتفق على الإنفاق بالميزانية.

وقالت المصادر، التي رفضت الكشف عن هويتها لوكالة بلومبيرغ، لأن المناقشات حول هذه المسألة سرية، إن المبلغ الإجمالي تم تضمينه في الاقتراح الذي أرسلته المفوضية الأوروبية إلى باريس الشهر الماضي. ويعادل التعديل حوالي 0,55% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لفرنسا على مدى سبع سنوات. وهذا المبلغ يهدد بانكماش الاقتصاد الفرنسي خلال ما تبقى من العقد الجاري.

الاضطراب بسوق سندات اليورو يتواصل (هانس لوكاس/ فرانس برس)

بايدن يدعم صناعة السيارات الكهربائية

واشنطن. **العربي الجديد**

في خطوة لاستقطاب تأييد النقابات العمالية انتخابياً، منحت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن 1,7 مليار دولار في شكل منح للمساعدة في إعادة تشغيل أو توسيع منشآت تصنيع وتجميع السيارات الكهربائية في ثماني ولايات، بينها ساحات المعارك الرئاسية في ميشيغان وبنسلفانيا وجورجيا. ووفق بيان صادر عن البيت الأبيض الخميس، فإن وزارة الطاقة ستصدر منحاً بهذا المبلغ لتوفير أو الحفاظ على آلاف الوظائف ودعم المجتمعات القائمة على السيارات والتي كانت تقود الاقتصاد الأميركي منذ فترة طويلة.

بالإضافة إلى الولايات الثلاث المتارجحة، ستذهب المنح أيضاً إلى مصانع إنتاج السيارات الكهربائية في أوهايو وإلينوي وإنديانا وميريلاند وفيرجينيا. وقال البيت الأبيض إن المنح تغطي مجموعة واسعة من سلاسل توريد السيارات، بما في ذلك أجزاء الدراجات النارية الكهربائية والحافلات المدرسية ومحركات الدفع الهجينة وبطاريات الشاحنات التجارية الثقيلة وسيارات الدفع الرباعي الكهربائية، بحسب «أسوشييتد برس».

ولفت بايدن في بيان إلى أن «بناء اقتصاد الطاقة النظيفة يمكن ويجب أن يكون مربحاً للجانبين لعمال السيارات النقابيين وشركات صناعة السيارات»، مضيفاً: «سيوفر هذا الاستثمار الآلاف الوظائف ذات الأجور الجيدة والنقابية ويحتفظ بالمزيد منها، من لانسينغ بولاية ميشيغان إلى فورت فالي بولاية جورجيا، من خلال مساعدة شركات السيارات على إعادة التجهيز وإعادة التشغيل وإعادة التوظيف في نفس المصانع والمجتمعات».

وأكد بايدن أن المنح التي تم تمويلها بموجب قانون المناخ التاريخي لعام 2022 ستساعد في الوفاء بالتزامه بضمان أن يحمل مستقبل صناعة السيارات شعار «صنع في أميركا» من قبل عمال أميركيين، معتبراً أن «العمال الذين تركهم سلفي وراءه يعودون الآن بدعم من سياساتي، بما في ذلك منح التحويل التي أعلنتها إدارتي اليوم».

ونقلت «رويترز» عن إدارة بايدن إعلانها أنها تخطط لمنح شركتي جنرال موتورز وستيلانتيس، الشركة الأم لكرايسلر، قرابة 1,1 مليار دولار في شكل منح لتحويل المصانع القائمة لإنتاج سيارات ومكونات كهربائية. ونقلت عن وزيرة الطاقة جينيفر غرانهولم قولها للصحافيين، إن الجوائز كانت «سمة مميزة لاستراتيجية الصناعية لإدارة بايدن» وستعمل على «تحديث منشآت تصنيع السيارات التاريخية»، مشيرة إلى أنه أصبح من الواضح منذ أكثر من عقد من الزمن أن شركات صناعة السيارات، من أجل احتضان المستقبل، «تحتاج إلى شريك فيدرالي خاصة للتنافس مع الدول الأخرى التي كانت تدعم صناعات السيارات لديها، وهذا هو ما يدور حوله هذا الاستثمار الضخم».

وانتقد دونالد ترامب بشدة سياسات بايدن المتعلقة بالسيارات الكهربائية وتعهد بإلغائها إذا تولى منصبه، فيما يسعى البيت الأبيض إلى مغازلة العمال النقابيين في الولايات الحاسمة الرئيسية ويسعى إلى طمأنة عمال صناعة السيارات بأن السيارات الكهربائية لن تكلفهم وظائفهم.

منح جنرال موتورز وستيلانتيس نحو 1,1 مليار دولار

مصنع تسلا في كاليفورنيا، 4 فبراير 2015 (Getty)

رؤية

هل العالم مستعد لمواجهة حرب إقليمية تبدأ من لبنان؟

مناف قومان

الكل يحذّر من احتمالية اتساع العدوان الإسرائيلي على غزة إلى لبنان ونشوب حرب إقليمية تترك آثاراً مدمرة على المنطقة واقتصاداتها وتنتقل إلى الأسواق العالمية. فلم تنجح أي وساطة وحراك دبلوماسي حتى هذه اللحظة في التوصل إلى صيغة أو اتفاق بين حزب الله وإسرائيل يذب عن المنطقة مخاطر الحرب، في المقابل، أقرّ جيش الاحتلال الإسرائيلي خططاً عملياتية لشنّ هجوم في لبنان، وهو ما أرعب الدول وقسمها بين حليف للبنان ومندد بإسرائيل وآخر متضامن مع إسرائيل.

فقد أعرب منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة مارتن غريفيث عن قلقه من احتمال اتساع رقعة الحرب الإسرائيلية إلى لبنان، وحذّر من أن ذلك يمكن أن يكون «مروّعاً»، وانتقد سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي، التوجه الإسرائيلي نحو توسيع العملية العسكرية لتشمل لبنان. وتضامن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع لبنان داعياً دول المنطقة إلى دعم بيروت، محذّراً من أن توسيع نطاق الحرب في المنطقة سيؤدي إلى كارثة كبيرة. وأكد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي أن خطر توسع الصراع الإقليمي يتفاقم يوماً بعد يوم. كما نبّهت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك من خطورة الوضع وأن سيناريو الحرب الشاملة يبقى قائماً. هل هناك حاجة لإثبات أن حرباً في لبنان ستؤدي إلى نتائج كارثية على اقتصاده يا ترى. لبنان لا تنقصه حرب أصلاً ليكون وضعه الاقتصادي كارثياً. فمن ينظر في حال هذا البلد سيجده يعاني أزمات سياسية واقتصادية حادة تسببت بإفلاسه وعجزه عن سداد مستحقات ديونه، منذ العام 2020، شهد النظام المالي اللبناني تراجعاً حاداً فرضت على أثره البنوك قيوداً صارمة على عمليات السحب والتحويل حرمت المودعين من الوصول إلى مدخراتهم وحساباتهم المالية، إثر تخلّف الحكومة اللبنانية عن سداد سندات دولية بقيمة 1,2 مليار دولار في مارس/آذار من ذلك العام. بلغ الدين العام اللبناني في العام 2023 أكثر من 100 مليار دولار وسط مساعي الحكومة والوكالات الدولية إلى إعادة هيكلة هذه الديون، التي تشمل التزامات محلية ودولية وتشكل أكثر من 179% من ناتجه المحلي الإجمالي، ما جعل تصنيف لبنان بين الدول ذات المخاطر الائتمانية العالية.

ليس هذا وحسب، فقد صنّف البنك الدولي الانخفاض الذي حصل في الناتج المحلي الإجمالي في لبنان بنحو 20,5 مليار دولار في العام 2021 هبوطاً من 55 مليار دولار في 2018 بأنه أحد أنواع الانكماشات التي تحصل في الحروب، وصنفه بين الأسوأ من نوعه على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر. هذا من دون حرب، فكيف إذا دخلت البلاد في حرب مع إسرائيل.

وشهدت الليرة اللبنانية تراجعاً في قيمتها أمام الدولار حيث فقدت أكثر من 99% من قيمتها منذ بداية الأزمة المالية قبل نحو أربع سنوات، الأمر الذي زاد من تكلفة كل شيء تقريباً في بلد يعتمد على الواردات بشكل كبير، ودمّر القوة الشرائية للمواطنين. وبحسب أرقام البنك الدولي المحدثة للأمن الغذائي، سجل لبنان أعلى نسبة تضخم اسمية في أسعار الغذاء حول العالم بلغت 350% للفترة الممتدة بين إبريل/ نيسان 2022 وإبريل 2023. وأصبح لبنان ضمن لائحة البلدان ذات نقاط الجوع الساخنة في العام 2023، والتي قد تواجه تدهوراً شديداً في مستوى انعدام الأمن الغذائي. وكشفت لجنة الأمم المتحدة (اسكوا) أن معدلات الفقر ارتفعت بين السكان البالغ عددهم 6,5 ملايين شخص، مع تصنيف حوالي 80% منهم فقراء. وبات الهجرة خياراً مفضلاً لدى العائلات اللبنانية في أكبر موجة نزوح منذ الحرب الأهلية 1975، حيث أشار استطلاع رأي في العام 2021 إلى أن 63% من المستطلعة آراؤهم أبدوا رغبتهم بالمغادرة بشكل دائم مقابل 26% قبل الأزمة التي اجتاحت البلاد في العام 2019. فإذا كان هذا الوضع قبل اندلاع الحرب، فكيف سيكون البلد في حال أي تصعيد عسكري؟ سيُضاف إلى كل ما سبق انهيار في البنية التحتية والخدمات العامة وشلل اقتصادي تام، وستجعل الحرب لبنان مسرحاً للفوضى الاقتصادية والاجتماعية. تنطوي الحرب المحتملة بين إسرائيل وحزب الله على خطر تحولها إلى نزاع إقليمي شامل، إذ يعد حزب الله جزءاً رئيسياً من منظومة وكلاء إيران في المنطقة. وبالتالي، فإن أي تدخل ضد حزب الله سيستدعي تدخل إيران ووكلائها في كل من سورية والعراق واليمن ضد إسرائيل وضرب مصالح أميركا في المنطقة، ما سيؤدي إلى نتائج كارثية على الاقتصاد العالمي، حتى لو لم يكن لبنان بلداً منتجاً للنفط، فإن إيران والعراق يقعان في قمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط، إضافة إلى أن إيران وشركاءها الإقليميين يقعون بالقرب من أهم مسارات النقل والتجارة في العالم، خصوصاً مضيق باب المندب وخليج هرمز، ما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً إثر تهافت المستثمرين على شراء عقود النفط بشكل كثيف خشية انقطاع الإمدادات والقلق من ارتفاع الأسعار في المستقبل، وقد يشهد سعر البرميل قفزات ليصل إلى 120 أو 150 دولاراً للبرميل على المدى المتوسط، بحسب اتساع نطاق الحرب وضراوتها. وسيزيد هذا الارتفاع من تكاليف الإنتاج في جميع أنحاء العالم، ما سيرفع أسعار السلع والخدمات ويزيد من موجات التضخم في الاقتصادات العالمية. عانى العالم مؤخراً من موجات تضخم كبيرة بعد اتخاذ إجراءات مالية ونقدية لتحفيز الاقتصاد المتضرر من جائحة كورونا نهاية العام 2019. إثر ذلك، اتبعت العديد من الحكومات برامج تقشف ورفعت أسعار الفائدة لإعادة التضخم إلى حدوده الطبيعية وإدخال الاقتصاد في دورة ركود. ومع بداية التعافي وانخفاض الأسعار، بدأت البنوك المركزية في خفض معدلات الفائدة، إلا أن نشوب حرب جديدة قد يعيد زخم التضخم إلى الواجهة ويجبر العالم على العودة إلى سياسات التقشف مرة أخرى، وهو ما قد يزيد من حنق وسخط الشعوب على حكوماتها. ومع تصاعد التوترات الجيوسياسية، عادةً ما يلجأ المستثمرون إلى الذهب ملاذاً آمناً لحماية ثرواتهم من ضياع القيمة والتقلبات الحادة في الأسواق، في الواقع، لم يقتصر هذا السلوك على المستثمرين الأفراد، إذ اتجهت الحكومات والبنوك المركزية والاستثمارية للتحوّط بالذهب خلال الفترة الماضية، وهو ما ساهم في ارتفاع أونصة الذهب إلى حدود 2400 دولار. ومع توسع الحرب من غزة إلى لبنان وأخذها طابع حرب إقليمية، قد ترتفع الأونصة إلى 3000 دولار.